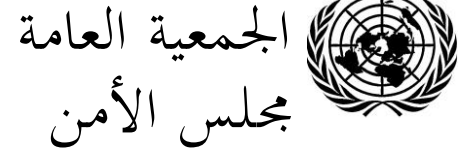


Distr.: General
9 September 2015
Arabic
Original: English



مجلس الأمن
السنة السبعون

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والستون

البندان ٣٣ و ٣٨ من جدول الأعمال
التراعات التي طال أمدتها في منطقة مجموعة بلدان
جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا وآثارها على
السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي
الحالة في الأراضي المحتلة بأذربيجان

رسالة مؤرخة ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ موجهة إلى الأمين العام من
الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومي، أتشرف بأن أرفق طيه البيان الذي أصدرته وزارة
الشؤون الخارجية في جمهورية أذربيجان، بتاريخ ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٥، في ما يتعلق
بما يسمى "انتخابات" لشغل "هيئات الحكم الذاتي" التابعة للنظام الانفصالي العميل، التي
ستجري في إقليم ناغورنو - كاراباخ من جمهورية أذربيجان في ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥
(انظر المرفق).

وأكون ممتناً لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة من وثائق
الجمعية العامة في إطار البندين ٣٣ و ٣٨ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) يشار علييف

السفير

الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة ٨ ايلول/سبتمبر ٢٠١٥ الموجهة إلى الأمين العام
من الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة

بيان وزارة الشؤون الخارجية في جمهورية أذربيجان

٣١ آب/أغسطس ٢٠١٥

وفقاً للتقارير الإخبارية، سوف تجري في يوم ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ ما يسمى
”انتخابات“ لشغل ”هيئات الحكم الذاتي“ التابعة للنظام الانفصالي العميل، في الأراضي
المحتلة من جمهورية أذربيجان.

وتؤكد وزارة الشؤون الخارجية في جمهورية أذربيجان من جديد في هذا السياق أن
النظام الانفصالي الذي أنشأته أرمينيا في الأراضي المحتلة من أذربيجان ما هو في نهاية المطاف
سوى ثمرة العدوان والتمييز العنصري؛ وهو يخضع لتوجيه وسيطرة أرمينيا ويبقى على قيد
الحياة بفضل ما تقدمه له من دعم عسكري وسياسي ومالي وغير ذلك من أشكال الدعم،
وهو ما أكدته مؤخراً المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في حكمها الصادر في
١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٥ في قضية ”شيراغوف وآخرون ضد أرمينيا“.

ومن المعروف أن أرمينيا شنت الحرب على أذربيجان واستخدمت القوة ضدها دون
رأدع، واحتلت ما يقرب من خمس مساحة أراضيها، بما في ذلك إقليم ناغورنو - كاراباخ
وسبع مقاطعات مجاورة له، واضطلعت بأعمال التطهير العرقي في المناطق التي استولت عليها،
حيث طردت حوالي مليون أذربيجاني من منازلهم وارتكبت جرائم خطيرة أخرى خلال
التراع. وقد شجب المجتمع الدولي باستمرار، وبأشد العبارات، استخدام القوة العسكرية ضد
أذربيجان وما نتج عنها من احتلال لأراضيها، كما ورد في قرارات مجلس الأمن
٨٢٢ (١٩٩٣)، ٨٥٣ (١٩٩٣)، ٨٧٤ (١٩٩٣) و ٨٨٤ (١٩٩٣)، ورفض بالتالي أي
إجراءات تنتهك سيادة أذربيجان وسلامتها الإقليمية، ورفض كذلك الاعتراف بشرعية
الوضع الناشئ من خلال تلك الإجراءات.

إن إجراء ما يسمى بـ ”الانتخابات“ هو، علاوة على ذلك، دليل واضح آخر على
أن أرمينيا، من خلال اتخاذها تدابير متسقة للحفاظ على الوضع الراهن، وتوطيد نتائج
سياستها الداعمة للاحتلال ولتطبيقاتها التوسعية، ليست مهتمة حقاً في السعي إلى تسوية
سياسية للتراع المسلح، بل هي تتابع بدلاً من ذلك، مسار الاستفزازات والتصعيد.

وعلى خلفية استمرار الاحتلال العسكري والتطهير العرقي لأراضي أذربيجان، فإن إجراء هذه "الانتخابات" الوهمية يشكل انتهاكا واضحا لدستور جمهورية أذربيجان ولقواعد ومبادئ القانون الدولي، وبالتالي لن يكون لها أي أثر قانوني على الإطلاق.

ولن يكتب النجاح بتاتا لسياسة أرمينيا المتمثلة بمحاولة ضم الأراضي المحتلة من أذربيجان. فالسبيل الوحيد لتحقيق تسوية دائمة وقابلة للاستمرار للتزاع هو ضمان الانسحاب الكامل وغير المشروط للقوات المسلحة الأرمينية من إقليم ناغورنو - كاراباخ وغيره من الأراضي الأذربيجانية المحتلة، على نحو ما طالب به مجلس الأمن في قراراته المشار إليها أعلاه، وممارسة السكان الأذربيجانيين المشردين قسراً لحقهم غير القابل للتصرف في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم في إقليم ناغورنو - كاراباخ في أذربيجان والمقاطعات المجاورة. ولا يمكن حل هذا النزاع إلا على أساس سيادة جمهورية أذربيجان وسلامتها الإقليمية ضمن حدودها المعترف بها دوليا. ولا يمكن التوصل إلى تسوية سلمية للتزاع تنتهك دستور جمهورية أذربيجان وتتعارض مع القانون الدولي. ولا ينبغي للمجتمع الدولي أبداً الاعتراف باكتساب الأراضي بالقوة بأنه عمل مشروع. ولن تقبل أذربيجان بأي حال الاستيلاء على أراضيها. فالاحتلال العسكري لأراضي أذربيجان لا يمثل حلاً، ولن يؤدي مطلقاً إلى النتيجة السياسية التي تريدها أرمينيا.

وتدعو جمهورية أذربيجان جميع أعضاء المجتمع الدولي، تمشيا مع التزاماتهم بموجب القانون الدولي، إلى عدم الاعتراف بشرعية الوضع الناجم عن احتلال أراضي أذربيجان، وعدم تقديم العون أو المساعدة في الحفاظ على هذا الوضع، وإلى اتخاذ تدابير فعالة في هذا الصدد.

ويجب على أرمينيا أن تكف عن محاولاتها العقيمة لتضليل شعبها والمجتمع الدولي عموماً، وأن توقف سياستها الرامية إلى الضم والتطهير العرقي، وأن تنخرط بشكل بناء في عملية تسوية النزاع وأن تمتثل لالتزاماتها الدولية.

وتقع على عاتق جمهورية أرمينيا بالكامل المسؤولية عن عواقب أي عمل قد تكون جمهورية أذربيجان ملزمة باتخاذ فيما يتعلق باستمرار الوجود غير الشرعي للقوات المسلحة الأرمينية في الأراضي المحتلة من أذربيجان والأنشطة غير المشروعة التي تقوم بها هناك، وذلك من أجل حماية سيادتها وسلامتها الإقليمية ضمن نطاق حدودها المعترف بها دوليا.